

قطاع الكهرباء في سلطنة عمان: الملامح والتحديات والفرص لدمج الأسواق

شاهد حسن وتركي العقيل وعبدالله البادي
وياغافالك بهات ومحمد البادي

بدأت تشريعات تحرير قطاع الكهرباء في سلطنة عمان حين تم إقرار "قانون القطاع" لتنظيم وخصخصة قطاع الكهرباء وما يختص به من قطاع المياه في عام 2004. تهدف التشريعات -والتي أنهت طورها الأول وفي صدد بداية طورها الثاني- إلى تعميق مبادرات الإصلاح وخلق المزيد من المنافسة في صناعة الكهرباء. ويمكن تلخيص أهم الملامح والتحديات والفرص المستمدة لدمج الأسواق الخليجية كما يلي:

منذ عام 2000، ازدادت الحاجة لإستثمارات كبيرة في قطاع الكهرباء لدعم اقتصاد البلاد المتنامي. وفقاً لذلك، كان تركيز تشريعات تحرير قطاع الكهرباء بشكل كبير بدايةً من عام 2004 على تفعيل مشاركة القطاع الخاص في إنتاج الكهرباء والمياه. ويمكن القول أن نجاح تشريعات التحرير ينسب بشكل كبير إلى عاملين رئيسيين: الوضوح والشمولية في التشريعات وفاعلية واستقلالية الجهة الرقابية التنظيمية من خلال هيئة تنظيم الكهرباء.

يملك القطاع الخاص قطاع التوليد بنسبة 100% في النظام العماني المترابط الرئيسي (MIS). كما بدأت جهود أخرى لخصخصة شركات النقل والتوزيع المشاركة في الشبكات الأخرى. وفي حال إتمام الخصخصة لهذه الشبكات، ستكون سلطنة عمان أول دولة في منطقة الخليج العربي والشرق الأوسط تقوم بخصخصة قطاعي نقل وتوزيع الكهرباء.

يلعب وجود هيئة تنظيمية مستقلة لقطاع الكهرباء دوراً رئيسياً في تحسين أداء القطاع وخلق الثقة بين لاعبي السوق. ونتيجة لذلك فإن التوقعات تشير إلى أنه من الممكن إدراج شبكة الغاز تحت منظومة هيئة تنظيم الكهرباء لتسهيل التنسيق والتشريعات المتعلقة بأسواق الطاقة.

تستهلك السلطنة ما يقارب من ربع إنتاجها من الغاز الطبيعي (32.3 مليار متر مكعب قياسي) في توليد الكهرباء ومحطات تحلية المياه. وتسعى إستراتيجية عمان 2040 للطاقة إلى ضمان استدامة الطاقة على المدى الطويل، حيث تسعى هذه الإستراتيجية إلى تفعيل الدور الجوهري للوقود غير الهيدروكربوني في توليد الطاقة، والذي تم تحديده بنسبة 10% على الأقل من مصادر الطاقة المتجددة بحلول عام 2025. كما تسعى الإستراتيجية إلى دعم ما يصل إلى 3000 ميجاوات من الفحم بحلول عام 2030. وفي الآونة الأخيرة، قام البرنامج الوطني لتعزيز التنوع الإقتصادي (تنفيذ) بتعديل النسبة المستهدفة من إنتاج الكهرباء من مصادر الطاقة المتجددة إلى 11% بحلول عام 2023.

بعد تنفيذ إستراتيجيات الإصلاح الأولية، تعززت عمان إقرار التشريعات التي تمكن من تنفيذ عقود شراء الطاقة الكهربائية من خلال السوق الفورية بحلول عام 2020. ويتوقع أن يتيح ذلك الفرصة للمستهلكين لاختيار مورد الطاقة الكهربائية، كما من شأنه أن يزيد الضغط على منتجي الكهرباء، وبالتالي تعزيز المنافسة في أسواق بيع الجملة.

على الرغم من إحراز تقدم كبير في تجزئة وإصلاح قطاع الكهرباء، إلا أن تعريف قطاع التجزئة في عمان لا تزال مدعومة بنسبة كبيرة. ففي عام 2017، تم استرداد ما نسبته 57% فقط من التكلفة الاقتصادية الإجمالية للطاقة الكهربائية من المستهلكين من خلال تعريف قطاع التجزئة في النظام العماني المترابط الرئيسي، أما الـ 43% المتبقية من الإيرادات المطلوبة فقد تم استردادها من خلال الدعم الحكومي المباشر. ويعد تطبيق "تعريف التكلفة العاكسة" للمستهلكين الصناعيين والحكوميين من التدابير التي من شأنها الحد من ارتفاع الدعم الحكومي

للتعريف. إضافة لذلك بالإمكان العمل على خفض تكلفة إنتاج الطاقة من خلال رفع المنافسة في أسواق بيع الكهرباء بالجملة.

من المتوقع أن يتم دمج النظام الكهربائي لمنطقة ظفار(DPS) بالكامل مع شبكة النظام العماني المترابط الرئيسي (MIS) في الشمال بحلول عام 2023 من خلال خط نقل 400 كيلو فولت. وهذا بدوره سيؤدي إلى تحسين الكفاءة التشغيلية والمالية والإستخدام الفعال لمصادر الطاقة المتجددة (طاقة الرياح والطاقة الشمسية) في الأجزاء الجنوبية من عمان. وتجدر الإشارة إلى أن قدرة نقل الطاقة الكهربائية للربط الكهربائي الإقليمي مع الإمارات العربية المتحدة (أبوظبي) محدودة، إلا أن هذا الربط يمكّن عمان من الوصول إلى النظام الكهربائي لدول مجلس التعاون الخليجي الأخرى من خلال الشبكة الوطنية لدولة الإمارات . وتشير التوقعات إلى إمكانية إنشاء خط نقل مباشر بين عمان والمملكة العربية السعودية لتفادي الاعتماد على شبكة دولة الإمارات العربية المتحدة وإتاحة الفرصة لتبادل الكهرباء مع دول الخليج العربي بقدرة نقل أكبر.

رابط البحث

قطاع الكهرباء في سلطنة عمان: الملامح والتحديات والفرص لدمج الأسواق